نحو سياسة عامة لتطبيق الحاسب الآلى فى الدول الناميه

د ٠ ابراهيم سعد المليجى ـ قسم الاحصاء

كلية الاقتصاد والتجارة ـ جامعة قاريونس

تسعى الدول النامية بكل اتجاهاتها السياسية واختلاف اوضاعها الاقتصادية الى استثمار مواردها المتاحة وتنميتها بحيث تشكل اساسا لتقدمها وازدهارها ٠ ومن الوسائل التى تستخدمها الدول النامية لتنمية مواردها هى الحصول على تقنية الدول المتقدمه ٠٠٠

ولقد اثار تحويل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة الى الدول النامية عدة مشاكل وتساؤلات اذ ان التقنية المستجلبة عادة ماتكون مرتبطة بظروف بيئيه معينة لا تتوفر عناصرها فى الدول النامية وبالتالى تظهر اعراض عدم التوافق بين التقنية والبيئه الموجوده فى الدول النامية ٠ كذلك مع تحويل تلك التقنية تأتى معها كل المشاكل الاجتماعية والاقتصاديه التى تتعرض لها الدول المتقدمه نفسها نتيجة لتطبيق تلك التقنية ٠ وعادة ماتحتفظ الدول المتقدمة لنفسها بأحدث انواع التقنية وتصدر فقط ما اصبح قديما ٠

وتأتى تقنية الحاسب الآلى فى مقدمة انواع التقنية التى تسعى الدول النامية للحصول عليها ونسبة لانها تتعرض لكل المشاكل المذكورة انفا فأن من راى الكاتب ان تسعى كل دولة لتحديد احتياجاتها من هذا النوع من التقنية وتضع سياسة عامة لتطبيقها بحيث تكون فعلا عونا على التنمية وليس عبئا عليها ، وان لايترك تطبيق الحاسب الآلى عشوائى تقرر فيه المنظمات والمؤسسات بمفردها دون رقابه ٠

وهناك اقتراح بمنهج لدراسة ميدانية تؤدى الى وضع سياسة عامة لاستخدام الحاسب الآلى وتعنى الدراسة بأظهار التطبيقات التى يجب ان تشجع وتعطى اولوية مع الالمام بالتأثيرات التى قد تنتج عن تطبيق الحاسب الآلى ٠